

دراسة تقييمية لأثر الأزمة المالية العالمية على أداء البنوك الإسلامية
حالة بنك البركة الجزائري والبنك الأردني الإسلامي (2006-2011)

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تقييم تجربة بعض البنوك الإسلامية للتعرف على مدى تأثرها بالأزمة المالية العالمية 2008، وذلك بإلقاء الضوء على هذه الأزمة، حيث بدأت في صيف 2007 كأزمة مالية عنيفة ضربت القطاع المالي ووصلت إلى ذروتها مع إعلان إفلاس بنك "ليمان براذرز"، ولم تنفع معها خطط الإنقاذ الضخمة التي بلغت قيمتها الإجمالية تريليونات الدولارات، فانتقلت إلى القطاع الحقيقي لتصبح أزمة اقتصادية، وارتفعت المديونية العامة إلى أعلى المستويات، فأنفجرت أزمة الديون السيادية، وأثرت بشكل كبير على منطقة الأورو. في ظل هذه الظروف نجد أن المصرفية الإسلامية استطاعت أن تحقق نجاحات معتبرة. ولهذا حاولنا عرض تجربة مجموعة من البنوك الإسلامية، فقمنّا بتحليل وتقييم أداءها المالي من حيث نسب السيولة و نسب الربحية، للتعرف على جداتها المالية، والحكم على مدى تأثرها بالأزمة المالية من عدمه. وفقا لنتائج هذه الدراسة فإن هذه البنوك الإسلامية حققت أداء جيدا وربحية عالية، وهذا يرجع إلى نظام التمويل الإسلامي الذي يركز على "نظام التمويل بالمشاركة" الذي ينصب على أصول حقيقية.

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية، الأزمة المالية العالمية، مؤشرات الأداء، الربحية، السيولة.

- أ.د. زليخة بنحاشي (1)
د. صونية عابد (2)
سكينة غواس (1)
كلية العلوم الاقتصادية
جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة (1)
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية -
قسنطينة (2)

مقدمة:

شهد النظام المالي العالمي منذ صيف 2007 أزمة مالية عنيفة، بدأت بالقطاع المالي، وأضرت خاصة بالقطاع المصرفي، ولم تنفع معها خطط الإنقاذ الضخمة التي بلغت قيمتها الإجمالية تريليونات الدولارات، فانتقلت إلى القطاع الحقيقي لتصبح أزمة اقتصادية، وارتفعت المديونية العامة إلى أعلى المستويات، وظهرت أزمة الديون السيادية الإقليمية في منطقة اليورو.

Abstract:

The purpose of this article is to explain the global financial crisis of 2008. This crisis began in the summer of 2007, very violently, it affected the financial sector, and reached its peak at the announcement of the bankruptcy of the bank "Lehman Brothers". Despite several bailouts costing several trillion dollars, this crisis has turned into an economic crisis. Public debt has risen to reach higher levels, which has led to the explosion of the sovereign debt crisis and has affected the euro area to a large extent.

In the same conditions, we found that the Islamic banking sector has managed to achieve considerable success. That's why we tried to present the experience of a group of Islamic banks

We analyzed and evaluated their financial performance in terms of liquidity ratios and profitability ratios in order to know and see if they were affected by the global financial crisis. According to the results of this study, these Islamic banks have made high profits this thanks to the Islamic financial system that is based on the crowdfunding system that focuses on real assets.

KEY WORDS: Global financial crisis, Islamic banks, performance of Islamic banks, profitability, liquidity,

في حين نجد المصارف الإسلامية، رغم أنها حديثة النشأة، استطاعت أن تحقق نتائج مرضية من خلال قدرتها على تعبئة الموارد المالية، واستبدالها سعر الفائدة بنظام المشاركة، وارتكازها على أسس أخلاقية. هذه المنهجية في العمل المصرفي الإسلامي تعتبر وسيلة حقيقية لتحقيق الاستقرار المالي، و التنمية المستدامة.

إشكالية الدراسة:

نتيجة للعولمة، و زوال الكثير من الحواجز أمام المعاملات المصرفية والاستثمارية على مستوى العالم، و تداعيات الأزمة المالية العالمية و الخسائر الفادحة التي لحقت بكافة القطاعات وخاصة القطاع المصرفي؛ وجد العمل المصرفي الإسلامي دعماً عالمياً لمنهجه المصرفي القائم على التمويل بالمشاركة والضوابط الأخلاقية، وهذا ما جعل هذا الموضوع محور اهتمامنا فحاولنا طرح الإشكالية التالية: ما هو أثر الأزمة المالية العالمية 2008 على المصارف الإسلامية؟

هدف الدراسة:

تسعى هذه الورقة البحثية بشكل أساسي إلى تقييم الأداء المالي لبعض البنوك الإسلامية لمعرفة مدى تأثيرها بالأزمة المالية العالمية، وبيان أهمية المصرفية الإسلامية ومدى قدرتها على تحقيق الاستقرار المالي.

الفرضيات:

الفرضية الأولى: الأسباب الرئيسية لاندلاع الأزمة المالية العالمية هي: التعامل بالربا وبيع الديون وظهور مشتقات مالية لا تستند إلى أصول حقيقية.
الفرضية الثانية: تأثر كل من بنك البركة الجزائري والبنك الأردني الإسلامي بالأزمة المالية العالمية بشكل طفيف فقط.

منهجية الدراسة:

تتبع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري عند تحليل الأزمة المالية العالمية وكذلك في الجانب التطبيقي عند تحليل وتقييم الأداء المالي لمجموعة من البنوك الإسلامية.

محددات الدراسة:

تتناول هذه الدراسة تحليل وتقييم المركز المالي لبنك البركة الجزائري والبنك الأردني الإسلامي خلال السنوات التي سبقت الأزمة المالية 2008 والسنوات التي تلتها أي خلال (2006-2011). لكن بيانات سنة 2007 الخاصة ببنك البركة الجزائري لم يتسن لنا الحصول عليها لأن التقرير السنوي لسنة 2007 كان مفقوداً، وهذه التقارير غير متاحة على الموقع الإلكتروني للبنك .
ولبلوغ الأهداف المسطرة تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى محورين:

المحور الأول: يتناول الأزمة المالية العالمية وملامحها العامة وأسبابها المباشرة وغير المباشرة، وكذلك أسبابها من وجهة نظر إسلامية.

المحور الثاني: يتم فيه تقييم الأداء المالي لبنك البركة الجزائري والبنك الأردني الإسلامي لمعرفة مدى صمودهما أمام الأزمة المالية العالمية.

وفي الأخير خاتمة تتضمن أهم النتائج التي تم التوصل إليها ومجموعة من الاقتراحات.

المبحث الأول: الأزمة المالية العالمية، ملامحها وأسبابها

شهد هذا القرن أزمة مالية عنيفة بدأت في سوق العقار في أمريكا وسرعان ما انتشرت إلى مختلف القطاعات الاقتصادية في نقاط عدة من العالم، لتتحول إلى أكبر أزمة مالية واقتصادية شهدتها التاريخ بعد أزمة الكساد الكبير لسنة 1929، ولا تزال عدة دول من العالم تعاني من آثارها وتداعياتها حتى الساعة.

المطلب الأول: أزمة الرهن العقاري

إن الدارس لحيثيات أزمة الرهن العقاري منذ بدايتها، يجد أن هناك عدة عوامل أدت إلى حدوثها، وإن كانت بعض هذه العوامل ظاهرة على المستوى الاقتصادي والمالي وساهمت في انفجار الأزمة بشكل مباشر فإن بعضها الآخر كان خفياً، كما أن الكثير من أسباب اندلاع وانتشار هذه الأزمة في الحقيقة مرتبط بطبيعة النظام الرأسمالي الربوي نفسه.

دراسة تقييمية لأثر الأزمة المالية العالمية على أداء البنوك الإسلامية
حالة بنك البركة الجزائري والبنك الأردني الإسلامي (2006-2011)

وللتفصيل في أسباب الأزمة، يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام: أسباب مباشرة وأسباب غير مباشرة، وأسباب أخرى من رؤية إسلامية.

أولاً: الأسباب المباشرة لأزمة الرهن العقاري:

يمكن حصر الأسباب المباشرة لأزمة الرهن العقاري في النقاط التالية:

- **التغيرات المفاجئة في أسعار الفائدة وانهيار أسعار العقارات في أمريكا:** كانت السياسة النقدية الأمريكية قبيل الأزمة سياسة توسعية للغاية وكان الهدف منها إنعاش السوق الأمريكي، فقد "عمدت الحكومة في سنة 2003 إلى تخفيض أسعار الفائدة حتى وصلت إلى أقل من 2%⁽¹⁾، مما أدى إلى زيادة الطلب على القروض العقارية، وهذا نتج عنه ارتفاع في أسعار المنازل، لكن الارتفاع المفاجئ لنسب الفائدة في الأسواق المصرفية إلى حوالي 5% جعل الأسر الأمريكية ضعيفة الملاءة غير قادرة على تحمل أعباء ديونها، فتفاقمت الأزمة بحلول النصف الثاني من عام 2007.
- **الرهن العقاري الأقل جودة:** وهي رهون ناتجة عن رهن العقار مرة ثانية، حيث أن المواطن الأمريكي يشتري العقار بقرض من البنك مقابل رهن هذا العقار، وحينما يرتفع ثمن العقار المرهون يحاول صاحبه الحصول على قرض جديد وذلك مقابل رهن جديد من الدرجة الثانية لنفس العقار ولهذا تعتبر هذه الأخيرة رهونات أقل جودة "subprime"⁽²⁾.
- **التوريق والمشتقات المالية:** التوريق المصرفي هو أداة مالية مستحدثة، حيث تقوم مؤسسة مالية معينة بحشد مجموعة من الديون المتجانسة والمضمونة بأصول ووضعها في صورة دين واحد معزز انتمانياً، ثم عرضه على الجمهور في شكل أوراق مالية من خلال منشأة متخصصة⁽³⁾. وما جعل هذه الأداة تساهم في خلق الأزمة هو أن معظم القروض التي كانت تمثلها رديئة، فقد كانت ممنوحة لذوي الدخل الضعيف، بل حتى لمنعدمي الدخل تماماً، وما زاد الأمر سوء هو تحويل ما يربو عن 90% من الأوراق المالية التي تساندها هذه القروض إلى أوراق مالية ذات صنف انتماني ممتاز من الدرجة AAA⁽⁴⁾.

- ثانياً: الأسباب غير المباشرة للأزمة المالية:

من بين الأسباب الخفية التي أدت بشكل غير مباشر إلى اندلاع الأزمة أو تفاقمها نذكر:

- **عجز الميزانية في الاقتصاد الأمريكي وتفاقم المديونية:** إن الوضع العام للاقتصاد الأمريكي قبيل الأزمة المالية كان متدهوراً جداً، فبسبب المبالغة الكبيرة في النفقات العسكرية وصل عجز الميزانية في الاقتصاد الأمريكي في ميزانية 2008 إلى 410 مليار دولار؛ أي 2.9% من ناتجها المحلي الإجمالي. من جهة أخرى سجل ارتفاع الديون الحكومية من 8,4 تريليون دولار في عام 2003 وإلى 8,9 عام 2007، وأصبحت هذه الديون العامة تشكل 64% من ناتجها المحلي الإجمالي⁽⁵⁾.
- **الفجوة الكبيرة بين القطاع المالي والقطاع الحقيقي:** إن التعامل بالمضاربات والمشتقات المالية أدى إلى اتساع الفجوة بين القطاع المالي والقطاع الحقيقي وظهور ما يسمى بالاقتصاد الوهمي، وذلك بالتعامل بالأموال بيعة وشراء من خلال المضاربات في الأسواق المالية ومن خلال عقود المشتقات المالية. فتشير الإحصاءات في تلك الفترة إلى أن حجم الناتج العالمي من السلع والخدمات بلغ 48 تريليون دولار، بينما حجم التعامل في جزء فقط من الاقتصاد المالي وهو التعامل في الأوراق المالية بلغ حوالي 60 تريليون دولار، أما حجم التعامل في الاقتصاد الوهمي فبلغ 600 تريليون دولار⁽⁶⁾، أي أن المشتقات المالية كانت تمثل 10 أضعاف أصولها المالية وحوالي 12.5 مرة ضعف الاقتصاد الحقيقي.

ثالثاً: أسباب الأزمة رؤية إسلامية:

يمكن إرجاع مسببات الأزمة إلى طبيعة الاقتصاد الرأسمالي باعتباره اقتصاداً تأزمياً ويتسم بالهشاشة، وهذا بشهادة واحد من أهله، فوفقاً لنظرية "مينسكي"⁽⁷⁾ "Minsky's theory": "فإن أسباب الأزمات

المالية ترجع إلى طبيعة النظام الرأسمالي وجانبه المالي المعقد، فالقطاع المالي في النظام الرأسمالي يتسم بالهشاشة لأنه مبني على المجازفة أكثر من التحوط، وخاصة في علاقات الإقراض والاقتراض التي تقود في الغالب إلى الإفراط في المديونية⁽⁸⁾. إلى جانب بعض السلوكيات والمبادئ المنافية للأخلاق والتي كان لها الدور الكبير في هذه الأزمة، ومثل هذه المعاملات محرمة في الشريعة الإسلامية، وفيما يلي سنلقى الضوء على أهم المعاملات والسلوكيات التي كان لها دورا كبيرا في خلق وتفاقم هذه الأزمة من منظور الشريعة الإسلامية:

- **التعامل بالربا :** إن المتتبع لحثثيات الأزمة المالية العالمية منذ بدايتها يلاحظ أن السبب الرئيس الذي أشعل فتيلها هو الارتفاع المفاجئ في أسعار الفائدة من 1% إلى 5% ، ذلك لأن القروض الممنوحة للأفراد كانت قد منحت بمعدل فائدة منخفض، لكنه متغير، وبتضخم الالتزامات المالية للمقترضين وجد هؤلاء أنفسهم عاجزين تماما عن السداد، "وهو أصل الربا المحرم شرعا كما جاء في كتابه العزيز الحكيم: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ (278) ﴿ (سورة البقرة: الآية 287). ولبجام المسلمين فإن فوائد القروض ربا محرم شرعاً وهي من أشد الجرائم التي نهى الله عنها ووعد مرتكبيها يعقاب عظيم، وتعد من الجرائم الاقتصادية والاجتماعية في الشريعة الإسلامية، ويعاقب مرتكبيها في الدنيا والآخرة، فهناك وعيد بالمحق وذهاب البركة بذهاب المال أو نفعه لقوله تعالى: ﴿ يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزِيلُ الصَّدَقَاتِ ﴾ (البقرة: من الآية 276). وها نحن نرى كيف أن البنوك وشركات التأمين والمستثمرين في السندات الربوية وكل من تعامل بالربا خسر أصل ماله والفوائد معا.
- **التوسع في الديون:** المسجل أيضا في الأزمة المالية الحالية التوسع في الديون، فنتيجة لتوفر ما يعرف بالنقود الرخيصة بسبب انخفاض معدلات الفائدة، سجل إفراط في منح الائتمان سواء لقطاع العائلات أو لقطاع الأعمال. فقد بلغت الديون الفردية نحو 9,2 تريليون دولار، تشكل الديون العقارية منها 6,6 تريليون دولار، كما بلغت ديون الشركات قرابة 18,4 تريليون دولار، وقد بلغت خلال الفترة السابقة الديون الحكومية ما يعادل 12 تريليون دولار، وبذلك فإن المجموع الكلي للديون يعادل 39 تريليون دولار أي ما يعادل 3 أضعاف الناتج المحلي الإجمالي⁽⁹⁾. وقد ارتفعت نسبة الديون إلى الدخل المتاح للتصرف فيه بالنسبة لقطاع العائلات من 80% في 1990 إلى نحو 140% عند حلول الأزمة⁽¹⁰⁾.
- **بيع الديون:** إن عملية التوريق التي كانت من المسببات الأساسية لأزمة الرهن العقاري هي بمثابة بيع الديون، حيث تقوم البنوك ومؤسسات التمويل العقاري ببيع ديون القروض الممنوحة إلى شركات التوريق بثمن معجل أقل من الدين، ثم تقوم شركات التوريق ببيعه على شكل سندات للمستثمرين ويتم تداولها في الأسواق المالية بالبيع والشراء، وبيع الديون محرم في الشريعة الإسلامية باتفاق الفقهاء والعائد من ورائه ربا، ففي قرار لمجمع الفقه الإسلامي جاء ما يلي: " لا يجوز التعامل بالسندات الربوية إصدارا أو تداولا أو بيعا، لاشتمالها على الفوائد الربوية، ولا يجوز توريق (تصكيك) الديون بحيث تكون قابلة للتداول في سوق ثانوية، لأنه في معنى حسم الأوراق التجارية الذي يشتمل على بيع الدين لغير الدين على وجه يشتمل على الربا"⁽¹¹⁾.
- **المقامرات ونظام المشتقات المالية:** لعبت هذه المعاملات المالية الدور الكبير في تأزم الوضع المالي العالمي، فقد أدت المضاربات في سندات الرهن العقاري ومشتقاتها كعقود الخيارات والمستقبليات والعقود الأجلة المرتبطة بالسندات إلى خلق موجات متتالية من القيم مبنية على قيمة العقارات، وحين انهارت هذه الأصول انهار النظام المالي العالمي ككل حيث ارتفعت قيمة المشتقات المالية المتداولة إلى " أكثر من 600 تريليون دولار مقابل ناتج إجمالي لا يتجاوز 48 تريليون دولار. وتعتبر هذه المعاملات محرمة في الشريعة الإسلامية لما فيها من غرر وجهالة كبيرة، وقد جاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي ما يلي: " إن عقود الاختيارات كما تجرى اليوم في الأسواق المالية العالمية هي عقود مستحدثة، لا تنطوي تحت أي عقد من

العقود الشرعية المسماة، وبما أن المعقود عليه ليس مالا ولا منفعة ولا حقا ماليا يجوز الاعتياض عنه فإنه عقد غير جائز شرعا، وبما أن العقود لا تجوز ابتداءً فلا يجوز تداولها⁽¹²⁾.

إن هذه التجاوزات والانحرافات في المعاملات المالية والمتمثلة في التعامل بالربا والمضاربات والتعامل بالمشنقات والتوسع في الاستدانة وغيرها من الممارسات غير الأخلاقية، جعلت من أزمة الرهن العقاري أزمة مالية واقتصادية عالمية ضخمة وقفت جميع الدول عاجزة عن احتوائها أو التقليل من أثارها، وأما عن خطط الإنقاذ والمبالغ الضخمة التي تم ضخها في اقتصادات الدول لتغطية الخسائر ودعم النمو من جديد، لم تكن إلا سببا لانفجار أزمة أخرى عرفت بأزمة الديون السيادية في منطقة الأورو، والتي سوف نشير إليها باختصار.

المطلب الثاني: أزمة الديون السيادية ومظاهرها

لقد برزت مشكلة الديون السيادية في منطقة الأورو بصورة خطيرة كنتيجة للحزم المالية الضخمة التي تم تبنيها لإنقاذ النظام المصرفي ودعم النمو الاقتصادي لتلافي الآثار السلبية لأزمة الرهن العقاري، ومن مظاهرها ارتفاع الدين العام وعجز كبير في الموازنة العامة ثم الركود الاقتصادي وارتفاع مستويات البطالة والتضخم.

أولاً: ارتفاع الدين العام مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي:

عند ظهور الأزمة المالية العالمية عام 2008، اتفقت دول مجموعة العشرين على مواجهة تلك الأزمة بخطط إنقاذ ضخمة بلغت "قيمتها الإجمالية 5.6 تريليون دولار"⁽¹³⁾ ونجم عن ذلك ارتفاع مستويات الديون السيادية خاصة في دول منطقة الأورو، "ففي أواخر 2011 بلغت ديون اليونان كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 160% وإيطاليا 131%، وفرنسا 92%، وألمانيا 80%، والبرتغال 75%، وإسبانيا 72%"⁽¹⁴⁾. واستمرت الزيادة في حجم الديون، وعلى مستوى دول منطقة الأورو بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي بلغت "85.7% في عام 2010 و88.3% في عام 2011، 90.6% في عام 2012"⁽¹⁵⁾.

ثانياً: ارتفاع عجز الميزانيات العامة:

عانت الميزانيات العامة في منطقة الأورو من عجز كبير بلغ 6.4% عام 2009، 6.3% عام 2010، 4% عام 2011، أما على المستوى القطري فقد بلغت نسبة العجز 31.3% بإيرلندا و10.8% باليونان و9.8% بالبرتغال و9.3% بإسبانيا، و7.1% بفرنسا، 4.3% بألمانيا وذلك في سنة 2010. إن هذه المستويات المرتفعة للديون وعجز الميزانيات بمنطقة الأورو يتجاوز بكثير الحد المسموح به في اتفاقية ماستريخت لمعايير الوحدة الأوروبية، التي لا تسمح بزيادة الحد الأقصى في عجز الميزانية لدول الاتحاد الأوروبي على 3% والدين العام على 60% من إجمالي الناتج المحلي⁽¹⁶⁾. من جهة أخرى تأثر الاقتصاد العالمي وكذلك اقتصاديات الدول الكبرى بأزمة المديونية حيث انخفضت معدلات نموها ودخلت في ركود وارتفعت معدلات البطالة ومستويات التضخم.

ثالثاً: الركود الاقتصادي

انخفض معدل نمو الاقتصاد العالمي من 5% في نهاية عام 2010، إلى 3.8% خلال 2011⁽¹⁷⁾، وفي نهاية 2012 قدر بحوالي 4.3%. أما في منطقة الأورو فكان في انخفاض مستمر حيث بلغ 1.8%، 1.6% في عامي 2010 و2011⁽¹⁸⁾ على الترتيب. ويعد تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي سببا ونتيجة في نفس الوقت لازمة الديون السيادية.

رابعاً: البطالة :

ارتفعت معدلات البطالة في عام 2011 في الولايات المتحدة ومنطقة الأورو بشكل كبير فقد بينت منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية أن معدل البطالة في هذه المنطقة قدر بحوالي 9.9% في سنة 2011 بعدما كان 8% في ديسمبر 2008 أما في الولايات المتحدة فقد ارتفع إلى 9.9% في عام 2011 بعدما

كان 7.6% في جانفي 2009. وحسب الديوان الأوربي للإحصاء فقد بلغ عدد العاطلين عن العمل في الإتحاد الأوربي 24.9 مليون شخص في ماي 2012 ليصل معدل البطالة إلى 10.3%.⁽¹⁹⁾ ويعد معدل البطالة في إسبانيا الأعلى بين دول الإتحاد الأوربي، في ظل تباطؤ الأداء الاقتصادي في المنطقة جراء أزمة الديون السيادية الأوروبية، حيث وصل إلى 24.6% في جانفي 2012 حسب ما أوضحه تقرير للمعهد الوطني الإسباني للإحصاء.⁽²⁰⁾

خامسا: التضخم :

بلغ التضخم في منطقة الأورو في سبتمبر 2011 نحو 2.6% بعد أن كان 1.6% خلال عام 2010، بينما وصل في أميركا في 2011 نحو 2.5%، بعد أن كان 1.1% خلال عام 2010⁽²¹⁾، وهي معدلات مرتفعة في كل من أوربا وأميركا مقارنة بما كانت عليه الأوضاع قبل الأزمة المالية العالمية حيث كان معدل التضخم لا يتجاوز 1%.

إن هذه الأوضاع الاقتصادية التي كانت تتخطب فيها معظم دول العالم وبمستويات مختلفة، والآثار المدمرة التي شهدتها جهازها المصرفي وأدى بكثير من البنوك العالمية الضخمة إلى التعثر أو التوقف أو إشهار إفلاسها، على غرار بنك "الهمان برادرز" الذي أعلن إفلاسه و بنك "ميريل لينش" الأمريكي والذي تم شراؤه من طرف "بنك أوف أميركا" في سبتمبر 2008، وكذا الخسائر المالية الضخمة للمؤسسات المالية عبر العالم والتي قدرت في جويلية 2008 بنحو 435 مليار دولار أمريكي⁽²²⁾، إلا أنها لم تكن بالحدة المذكورة في الجهاز المصرفي الإسلامي، حيث برهن نظام التمويل بالمشاركة الذي تتبعه البنوك الإسلامية وكذا التزامها بمبادئ الشريعة الإسلامية في مختلف تعاملاتها المالية والاستثمارية على أنه نظام تمويلي واستثماري ناجح وصامد أمام الأزمات حتى العنيفة منها، وهذا ما سنبينه في المبحث الثاني والذي حاولنا فيه تقييم أداء بنكين إسلاميين هما بنك البركة الجزائري والبنك الأردني الإسلامي، خلال فترات الأزمة.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي لبنك البركة الجزائري والبنك الأردني الإسلامي

يتم التركيز من خلال هذا المبحث على الجانب المالي، حيث نتناول التقييم المالي لبنك البركة الجزائري والبنك الأردني الإسلامي، وقد اخترنا السنوات من 2006 إلى غاية سنة 2011 كسنوات للدراسة، أي الفترة التي سبقت حدوث الأزمة المالية والفترة التي تلتها، لكن بيانات سنة 2007 الخاصة ببنك البركة الجزائري لم يتسن لنا الحصول عليها لأن التقرير السنوي لسنة 2007 كان مفقودا، وهذه التقارير غير متاحة على الموقع الإلكتروني للبنك .

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي لبنك البركة الجزائري

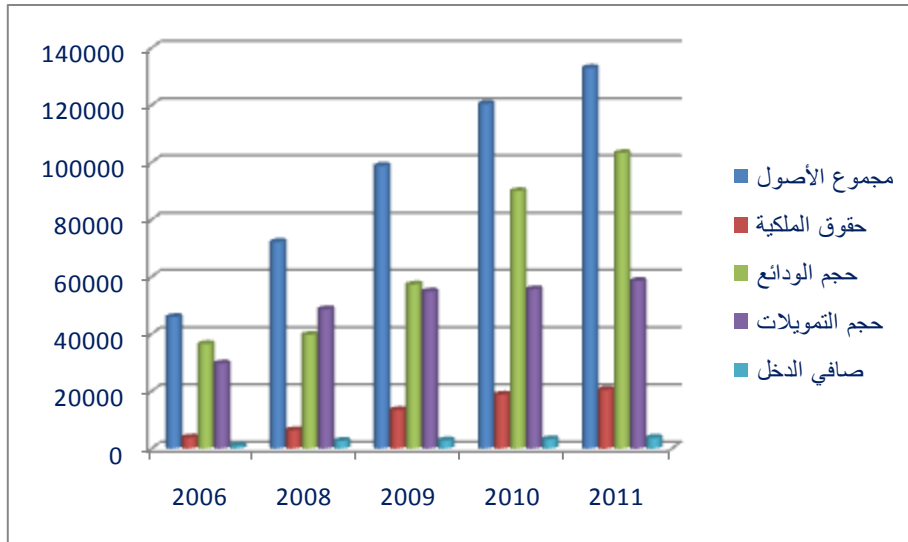
نقوم في هذا المطلب بتحليل العناصر الأساسية للقوائم المالية لبنك البركة الجزائري، وتشمل مجموع الأصول، حقوق الملكية، حجم الودائع، حجم التمويلات، وصافي الدخل، وهذه العناصر هي المرآة العاكسة لنشاط البنك. ويمكن إبراز قيمها خلال الفترة 2006-2011 من خلال الجدول الآتي:

دراسة تقييمية لأثر الأزمة المالية العالمية على أداء البنوك الإسلامية
حالة بنك البركة الجزائري والبنك الأردني الإسلامي (2006-2011)

الجدول رقم (1): بيان لأهم المعلومات المالية لبنك البركة الجزائري خلال الفترة (2006-2011)
الوحدة: مليون د.ج

البيان	2006	2008	2009	2010	2011
مجموع الأصول	45969	72254	98845	120509	132984
حقوق الملكية	3828	6416	13456	18843	20550
حجم الودائع	36531	39748	57309	89983	103285
حجم التمويلات	29717	48662	54874	55689	58584
صافي الدخل	1032	2672	2854	3243	3778

المصدر: من إعداد الباحثات بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري⁽²³⁾
ويمكن إبراز التطورات الحاصلة في العناصر السابقة الذكر من خلال الرسم البياني رقم (1)
الشكل رقم (1): تطور الأرقام المالية الهامة لبنك البركة الجزائري



المصدر: من إعداد الباحثات بالاعتماد على الجدول رقم (1)

من خلال الرسم البياني أعلاه نلاحظ أن هناك زيادة مستمرة بالنسبة لجميع العناصر وفي كل السنوات وخاصة خلال سنتي 2010 و2011 وهذا ما تؤكدته نسب التغير الآتي ذكرها، حيث تم حساب

نسب التغيير بالنسبة لجميع العناصر وذلك باعتماد سنة 2006 كسنة أساس والسنوات الأخرى كسنوات مقارنة.

الجدول رقم (2): التحليل الأفقي لأهم المعلومات المالية لبنك البركة الجزائر 2011/2006 (الوحدة: مليون د.ج)

البيان	2006	2008	2009	2010	2011
مجموع الأصول	45969	57%	115%	162%	189%
حقوق الملكية	3828	68%	251%	392%	436%
حجم الودائع	36531	9%	57%	146%	182.7%
حجم التمويلات	29717	64%	85%	87%	97%
صافي الدخل	1032	159%	177%	214%	266%

المصدر: من إعداد الباحثات بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري

بالنظر للموارد المالية للبنك نجد أنها حققت زيادة مستمرة خاصة بعد سنة 2008، أي بعد حدوث الأزمة المالية العالمية، سواء كانت داخلية أي أملاك البنك أو أموال الغير (ودائع)، حيث تضاعف حجم الودائع لتصل نسبة الزيادة في سنة 2011 مقارنة بسنة 2006 إلى 182.7%. كذلك الأموال الخاصة (حقوق الملكية) حققت ارتفاعا كبيرا حيث وصلت نسبة الزيادة سنة 2011 مقارنة بسنة الأساس إلى 436%. ويرجع ذلك لأسباب عدة من بينها فتح فروع جديدة وزيادة رأس المال وكذا إقبال الجمهور على التعامل مع البنك بالنسبة للتمويلات، أي التمويل الممنوح للزبائن فقد عرف هو كذلك تطورا مستمرا حيث وصلت نسبة الزيادة إلى 97% خلال سنة 2011.

وبشكل عام يمكن القول أن حجم التعاملات في بنك البركة الجزائري يتزايد من سنة لأخرى، وهذا ما انعكس على الأرباح الصافية التي حققها البنك سواء في السنة التي حدثت فيها الأزمة المالية العالمية أو السنوات التي تلتها، حيث تضاعف الربح الصافي لتصل نسبة الزيادة في سنة 2011 ومقارنة بسنة الأساس إلى 266%.

أولاً: استخدام النسب المالية في تقييم الأداء المالي لبنك البركة الجزائري:

تعتبر النسب المالية من بين الأدوات المستخدمة في تقييم الوضع المالي للمصارف الإسلامية لذا سوف نستخدم بعض النسب المالية من أجل معرفة ما إذا كان هناك أثر للأزمة المالية العالمية على بنك البركة الجزائري.

- **نسب السيولة:** تقيس نسب السيولة مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته النقدية، وذلك باستخدام ما لديه من أصول سائلة بما فيها الأصول القابلة للتحويل إلى نقدية بصورة سريعة وبأقل الخسائر. ومن أهم نسب السيولة نذكر نسبة السيولة القانونية وتحسب بالعلاقة التالية
نسبة السيولة القانونية⁽²⁴⁾ = الأرصدة النقدية والأرصدة لدى البنك المركزي ولدى المصارف/ (الحسابات الجارية وتحت الطلب + الودائع الادخارية + الودائع الاستثمارية)
ويمكن إبراز نسبة السيولة القانونية لبنك البركة الجزائري من خلال الجدول (3)

الجدول رقم (3): نسبة السيولة القانونية لدى بنك البركة الجزائري خلال 2011/2006

البيان	2006	2008	2009	2010	2011
نسبة السيولة القانونية	44.83%	32.5%	58.86%	86.87%	91.93%

المصدر: من إعداد الباحثات بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري

دراسة تقييمية لأثر الأزمة المالية العالمية على أداء البنوك الإسلامية
حالة بنك البركة الجزائري والبنك الأردني الإسلامي (2006-2011)

بالنظر لنسبة السيولة القانونية نجد أن مستوى السيولة عرف ارتفاعا كبيرا خاصة في السنتين: 2010، 2011، حيث وصلت نسبة الزيادة مقارنة بسنة 2006 إلى 86.87%، و91.93% على التوالي أي أن البنك يتمتع بدرجة سيولة عالية، إلا أنه وفي سنة 2008 حققت نسبة السيولة انخفاضا مقارنة بالسنوات الأخرى وذلك يرجع لعوامل عدة من بينها: عدم الاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة بنسبة كبيرة وتوجيه الموارد المالية نحو المعاملات من أجل زيادة نسبة الربحية.

وعموما يمكن القول أن بنك البركة الجزائري حريص على توفير السيولة، حتى يضمن عدم الوقوع في أزمة تتعلق بالسيولة وما ينتج عنها من آثار سلبية على نشاط البنك.

- **نسب الربحية:** تعبر نسب الربحية عن مدى كفاءة البنك الإسلامي من خلال استغلال موارده المالية في تحقيق الأرباح، والربحية بالنسبة لهذا الأخير لا تتعلق بالمساهمين فقط بل تتعداها إلى أصحاب الودائع الاستثمارية. ومن أهم نسب الربحية التي يتم استخدامها، معدل العائد على حقوق الملكية، معدل العائد على إجمالي الأصول ونسبة صافي الدخل إلى إجمالي الإيرادات. ويتم حسابها بتطبيق العلاقات الآتية⁽²⁵⁾

معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الدخل / حقوق الملكية

معدل العائد على إجمالي الأصول = صافي الدخل / إجمالي الأصول

نسبة صافي الدخل إلى إجمالي الإيرادات (هامش الربح) = صافي الدخل / إجمالي الإيرادات

ويمكن إبراز نسب الربحية لبنك البركة الجزائري من خلال الجدول رقم (4)

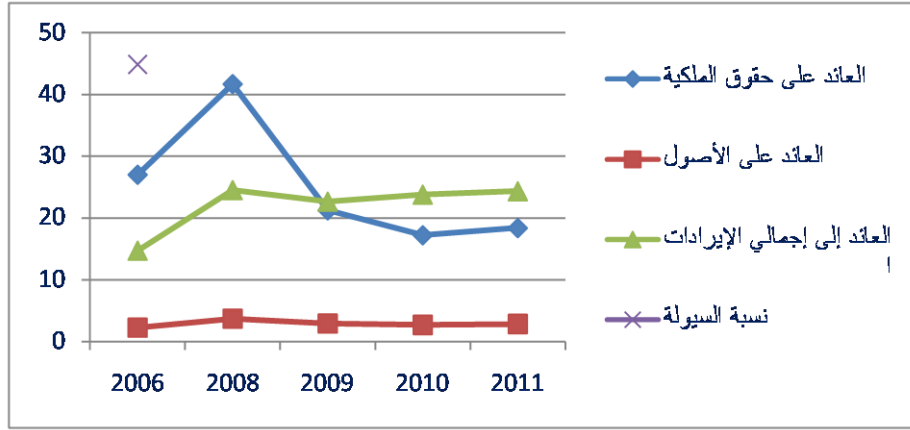
الجدول رقم (4): نسب الربحية لبنك البركة الجزائري خلال 2011/2006

البيان	2006	2008	2009	2010	2011
معدل العائد على حقوق الملكية	27%	41.65%	21.21%	17.21%	18.38%
معدل العائد على إجمالي الأصول	2.25%	3.69%	2.90%	2.69%	2.84%
النتيجة الصافية إلى إجمالي الإيرادات	14.7%	24.49%	22.63%	23.76%	24.31%

المصدر: من إعداد الباحثات بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري

إن هدف أي بنك من ممارسة نشاطه هو تحقيق نسبة عالية من الربحية وبصفة مستمرة، ومن خلال حساب نسب الربحية سواء كان معدل العائد على حقوق الملكية أو معدل العائد على إجمالي الأصول أو نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات، نجد أن بنك البركة الجزائري حقق أرباحا نتيجة توظيفه لموارده المالية، وذلك في جميع سنوات الدراسة. إلى جانب ذلك نلاحظ أن معدل الربحية وبشكل عام هو في نزايدي مستمر، إلا أنه وفي سنة 2008 حقق البنك أعلى نسبة ربحية حيث وصلت إلى 41.65%. وهذا ما يفسر انخفاض نسبة السيولة خلال سنة 2008 مقارنة بالسنوات الأخرى، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل رقم (2)

الشكل رقم (2): الوضع المالي للبنك من حيث مستوى الربحية والسيولة(%)



المصدر: من إعداد الباحثات بالاعتماد على الجدول رقم(4)

من خلال هذا الرسم البياني نلاحظ أن أعلى نسبة ربحية حققها البنك كانت في سنة 2008، وفي المقابل فإن أدنى نسبة سيولة كانت كذلك في هذه السنة.

من خلال دراستنا للأداء المالي لبنك البركة الجزائري يمكن القول أن نشاط البنك يسير بوتيرة عادية وأدائه المالي جيد حيث أنه لم يتأثر بحدوث الأزمة المالية العالمية، سواء من حيث حجم الودائع أو حجم التمويلات أو من حيث السيولة والربحية.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي للبنك الأردني الإسلامي

لقد عرفت العناصر الأساسية للقوائم المالية للبنك الأردني الإسلامي تطورا هاما ونموا مستمرا من سنة لأخرى وذلك سواء قبل الأزمة المالية العالمية أو بعدها، فيما عدا صافي الدخل الذي عرف انخفاضاً خلال سنة 2009، ويمكن إبراز ذلك من خلال الجدول(5).

الجدول رقم (5): بيان لأهم المعلومات المالية للبنك الأردني الإسلامي خلال 2011/2006

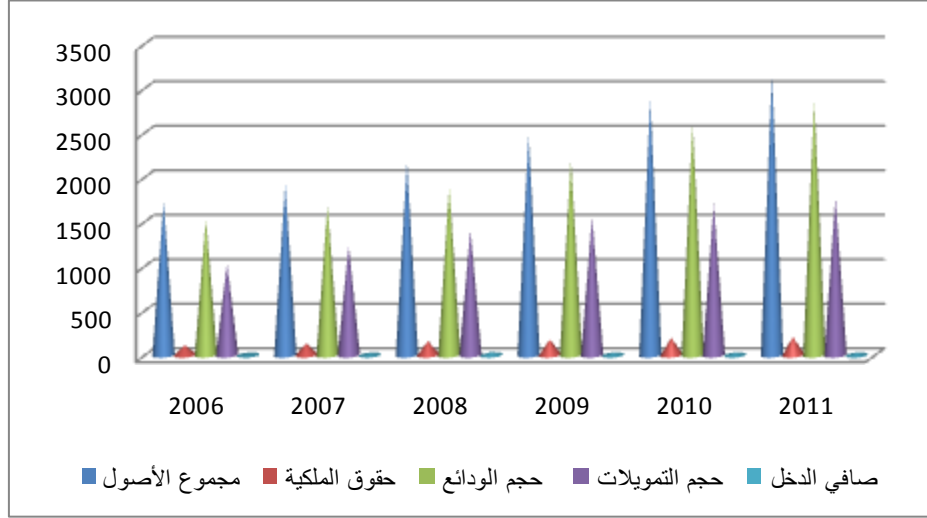
الوحدة: مليون دينار أردني

البيان	2011	2010	2009	2008	2007	2006
مجموع الأصول	3150	2881	2472	2170	1927	1726
حقوق الملكية	207	194	177	161	134	115
حجم الودائع	2858	2593	2188	1882	1677	1526
حجم التمويلات	1779	1696	1551	1406	1224	1028
صافي الدخل	28	29	28	35	23	16

المصدر: من إعداد الباحثات بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الأردني الإسلامي⁽²⁶⁾

دراسة تقييمية لأثر الأزمة المالية العالمية على أداء البنوك الإسلامية
حالة بنك البركة الجزائري والبنك الأردني الإسلامي (2006-2011)

ويمكن إبراز التطورات الحاصلة في العناصر السابقة الذكر من خلال الرسم البياني رقم (3).
الشكل رقم (3): بيان لتطور الأرقام المالية الهامة للبنك الأردني الإسلامي



المصدر: من إعداد الباحثات بالاعتماد على الجدول رقم (5).
من خلال الرسم البياني رقم (3) نلاحظ أن هناك زيادة مستمرة لأغلب العناصر فيما عدا صافي الدخل الذي عرف انخفاضا خلال سنة 2009، حيث بلغ 28 مليون دينار أردني، وذلك بعدما وصل إلى أعلى مستوياته في سنة 2008 إذ بلغ 35 مليون دينار أردني. وهذا ما يمكن تبيانه من خلال التحليل الأفقي للموارد المالية للبنك من حقوق ملكية وودائع، وكذا حجم التموليات، إجمالي الأصول وصافي الدخل، باعتماد سنة 2006 كسنة أساس.

الجدول رقم (6): التحليل الأفقي لأهم المعلومات المالية للبنك الأردني الإسلامي خلال 2011/2006

البيان	2006 (مليون دينار)	2007	2008	2009	2010	2011
مجموع الأصول	1726	%11.65	%25.72	%43.22	%66.92	%82.50
حقوق الملكية	115	%16.52	%40	%53.91	%68.69	%80
حجم الودائع	1526	%9.89	%23.32	%43.38	%69.92	%87.28
حجم التمويلات	1028	%19.07	%36.77	%50.88	%64.98	%73.05
صافي الدخل	16	%43.75	%118.75	%75	%81.25	%75

المصدر: من إعداد الباحثات بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الأردني الإسلامي

لقد عرفت العناصر الأساسية للقوائم المالية للبنك نمو مستمر، حيث بلغت نسبة الزيادة في مجموع الأصول خلال سنة 2008 ما نسبته %25.72 مقارنة بسنة الأساس واستمرت في الزيادة، حيث وصلت نسبة التغير في سنة 2011 إلى %82.50، وكذا بالنسبة لبقية العناصر فيما عدا صافي الدخل الذي عرف أعلى ارتفاعاً له خلال سنة حدوث الأزمة المالية العالمية، حيث بلغت نسبة الزيادة %118.75 مقارنة بسنة 2006.

أولاً: استخدام النسب المالية في تقييم الأداء البنكي الإسلامي الأردني

- **نسب السيولة:** يمكن إبراز مستوى السيولة لدى البنك الأردني الإسلامي من خلال الجدول (7).

الجدول رقم (7): مستوى السيولة لدى البنك الإسلامي الأردني خلال 2011/2006

البيان	2007	2008	2009	2010	2011
نسبة السيولة القانونية	%38.34	%36.66	%40.13	%43.34	%46.67

المصدر: من إعداد الباحثات بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الأردني الإسلامي

ما يلاحظ على السيولة لدى البنك الأردني الإسلامي أنها عرفت انخفاضاً في سنة 2008، حيث وصلت إلى %36.66، ولكن ابتداءً من سنة 2009 بدأت في الارتفاع المستمر ووصلت خلال سنة 2011 إلى %46.67.

- **نسب الربحية:** إضافة لمستوى السيولة يمكن معرفة ربحية البنك الأردني الإسلامي من خلال العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية من خلال الجدول رقم (8).

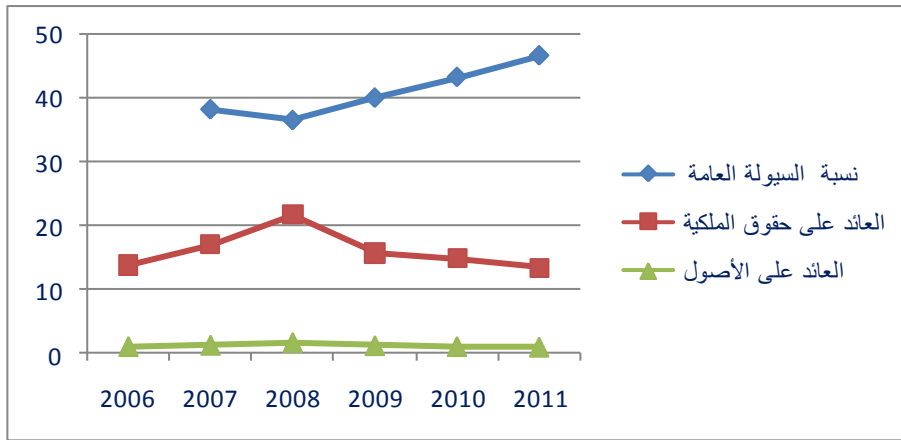
دراسة تقييمية لأثر الأزمة المالية العالمية على أداء البنوك الإسلامية
حالة بنك البركة الجزائري والبنك الأردني الإسلامي (2011-2006)

الجدول رقم (8): نسب الربحية للبنك الأردني الإسلامي خلال 2011/2006

البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011
العائد على الأصول	%0.93	%1.19	%1.61	%1.13	%1	%0.9
العائد على حقوق الملكية	%13.91	%17.16	%21.74	%15.82	%14.95	%13.53

المصدر: من إعداد الباحثات بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الأردني الإسلامي
عرف البنك الأردني الإسلامي أعلى مستوياته من الربحية خلال سنة 2008، أي خلال السنة التي حدثت فيها الأزمة المالية العالمية، حيث وصل العائد على حقوق الملكية إلى حوالي 22%، ثم بدأ في الانخفاض ابتداء من سنة 2009 حتى وصل إلى 13.53% في سنة 2011 وهو أدنى حد له خلال سنوات الدراسة (2006-2011).
من خلال ما سبق نلاحظ أن أعلى نسبة ربحية حققها البنك الأردني الإسلامي كانت في سنة 2008، وفي المقابل فإن أدنى نسبة سيولة كانت كذلك في هذه السنة. وهذا ما هو موضح في الشكل أدناه.

الشكل رقم (4): الوضع المالي للبنك من حيث مستوى الربحية والسيولة (%)



المصدر: من إعداد الباحثات بالاعتماد على الجدول رقم (8)

والملاحظ على أداء البنك الأردني الإسلامي أن هناك زيادة في مستوى السيولة وانخفاضاً في مستوى الربحية ابتداء من سنة 2009 وذلك نتيجة لزيادة المخاطر المحتملة من تعثر العملاء وتأثرهم بالأزمة المالية العالمية، وكذا توقعات انخفاض العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية. وبهذا فإن تأثير الأزمة المالية العالمية على البنك الأردني الإسلامي كان طفيفاً.

وعموماً يمكن القول أن بنك البركة الجزائري لم يتأثر بالأزمة المالية العالمية وأن تأثير البنك الأردني الإسلامي كان بنسبة ضئيلة، ويرجع ذلك لالتزامهما بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية واعتمادهما على المعاملات المالية الإسلامية كأساس لتمويلاتهما واستثماراتها.

الخاتمة:

من خلال تحليلنا ومناقشتنا للأسباب المباشرة وغير المباشرة للأزمة المالية العالمية، وتركيزنا على هذه الأسباب من وجهة نظر إسلامية، ومن خلال دراستنا للأداء المالي لبنك البركة الجزائري والبنك الأردني الإسلامي توصلنا إلى النتائج التالية :

- إن الأزمة المالية العالمية هي نتيجة تلقائية للتجاوزات التي تعرفها وتعيشها أسواق المال في الاقتصاد الرأسمالي، أين تلغى كل القيم والأخلاق ويطلق العنان للسعي وراء تحقيق الربح السريع، والاعتماد المطلق على آليات تمويل قائمة على سعر الفائدة، في ظل انعدام الدور الرقابي للدولة.
- إن معظم الأسباب التي أدت إلى نشوب الأزمة المالية العالمية الأخيرة هي معاملات مالية حرمتها الشريعة الإسلامية، كالتعامل بالربا وبيع الديون، والتدليس وإخفاء العيوب، ونظام المشتقات المالية، والمديونية المفرطة والمجازفة.
- أظهرت الدراسة التقييمية للجانب المالي لبنك البركة الجزائري أن أداءه المالي كان جيدا سواء من حيث السيولة والربحية أو باقي المؤشرات المالية، وأنه لم يتأثر بحدوث الأزمة المالية العالمية.
- على الرغم من النتائج الجيدة التي حققها بنك البركة الجزائري، إلا أن حصته في السوق الجزائرية ضئيلة مقارنة بحصة البنوك التقليدية.
- يرتفع مستوى السيولة في بنك البركة الجزائري، ومع ذلك يحجم البنك عن استثمار هذه الأموال باستخدام الصيغ التمويلية القائمة على المشاركة والمضاربة، بسبب ارتفاع مخاطرها وعدم وجود قوانين تشريعية تحميه في حالة النزاعات وغيرها...
- عانى بنك البركة الجزائري من إخضاعه للتشريعات الوضعية و الرقابة الحكومية التي وضعت أساسا لتناسب النظم المصرفية التقليدية القائمة على أساس الفائدة الربوية دون مراعاة لطبيعة و عمل البنوك الإسلامية. كما يتم إخضاعه إلى السياسة النقدية التي يقرها بنك الجزائر و إلى الضوابط و قواعد الرقابة الخاصة بالبنوك التقليدية، و من أمثلة ذلك نسب الاحتياطي النقدي و السيولة و التعليمات الخاصة بالتمويل و الاستثمار وغيرها...
- إن تقارير البنك والقوائم المالية تتسم بنقص الكثير من الإيضاحات الضرورية لحساب كفاية رأس المال بشفافية.
- أما البنك الأردني الإسلامي فتأثره بالأزمة المالية العالمية كان خفيفا.
- ومن أسباب صمود البنكين أمام الأزمة المالية العالمية التزامهما بمبادئ الشريعة الإسلامية في معاملتهما المالية بعيدا عن الفوائد الربوية. مما يدل على الفعالية العالية للتمويل الإسلامي الذي يحقق الاستقرار المالي والاقتصادي و بالتالي التنمية.

وفيما يلي بعض الاقتراحات:

- ضرورة توفير البيئة الملائمة والتشريعات القانونية و التنظيمية لعمل البنك الإسلامي في الجزائر.
- ينبغي على البنوك الإسلامية الإفصاح عن البيانات وطريقة عرض القوائم المالية للجمهور، وكذلك للباحثين لتسهيل عملهم.
- ضرورة التعريف بمزايا التمويل الإسلامي ودوره في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي، وتجنب التعامل بسعر الفائدة الذي يؤدي إلى الأزمات المالية والدمار الاقتصادي.
- ضرورة قيام تعاون بين الهيئات الشرعية ومراكز البحوث الاقتصادية بهدف تطوير المصرفية الإسلامية.
- تعزيز الموارد البشرية وتأهيلها للإشراف على مختلف العمليات في البنوك الإسلامية.

- تنوع مجالات النشاط وتقديم ابتكارات جديدة بما يتلاءم مع الشريعة الإسلامية.
- إنشاء المزيد من شركات التأمين التعاوني الإسلامي فهي دعامة أساسية للمصرفية الإسلامية.
- الهوامش والمراجع:**
- القرآن الكريم (سورة البقرة)**
- (1)-(1) Clerc, Jan-Phillip, La crise des Subprimes ; Génie des Galaciers.2009, p22-
(2)- Op Cit ,p 24
(3)-**عبد الخالق السعيد**، التوريق المصرفي، بحث منشور في الموقع : البوابة القانونية www.tachriaat.com بتاريخ 2010/12/20.
- (4)- **Randall Dodd et Paul Mills**, crise hypothécaire : effet de contagion, finance et développement, magazine trimestriel du FMI, vol 45, n° 2, Juin 2008
- (5)- **لعراية مولود**، الأسباب المباشرة والغير مباشرة للأزمة المالية الحالية وآليات انتقالها. الملتقى الدولي الأول حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، يومي 5 و 6 ماي، 2009، الجزء الثاني، ص 686.
- (6)- **عبد الحليم عمر محمد**، قراءة إسلامية في الأزمة المالية العالمية. الملتقى الدولي الأول حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، يومي 5 و 6 ماي، 2009، الجزء الأول، ص 275.
- (7)- **هايمان مينسكي**: اقتصادي أمريكي توفي عام 1996 من أهم كتبه " فرضية عدم الاستقرار المالي ".
(8)- **أحمد مهدي بلوافي**، هايمان مينسكي: ماذا يمكن أن يستفيد الاقتصاديون المسلمون من أفكاره؟، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، مجلد 24، العدد 1، 2011، ص 110.
- (9)- **مفتاح صالح، معارفي فريدة**، قراءة في الأزمة المالية العالمية- رؤية شرعية إسلامية- الملتقى الدولي الأول حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، يومي 5 و 6 ماي، 2009، ص 11
- (10)- **خورهوي، أي وكي زيوج أسيا**، منظور عن أزمة الرهونات دون الممتازة، مجلة التمويل والتنمية، الصادرة عن صندوق النقد الدولي، ، المجلد، 45، العدد 2 جوان، 2008.
- (11)- **مجمع الفقه الإسلامي**، قرار المجمع التابع لرابطة العالم الإسلامي في دورته السادسة عشر المنعقدة بمكة المكرمة في يناير 2002.
- (12)- **مجمع الفقه الإسلامي**، قرار المجمع التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي رقم 65/1/7 في دورته السابعة (1992)
- (13)- **قارة م ، دحدح ، بدوي أ** ، الأزمة المالية العالمية وتحديات استعادة الاستقرار الاقتصادي وتحقيق النمو الشامل في الدول العربية. تقرير صندوق النقد العربي، 2013، ص، 4.
- (14)- **الاقتصاد العالمي...الأزمة وأفاق الحل من الموقع:**
<http://studies.aljazeera.net/ar/reports> بتاريخ 2011/10/26
- (15)- أزمة الأورو، على الموقع: www.aljazeera.net بتاريخ 2011/10/18.
- (16)- **Banque de France**., La crise de la dette souveraine. Documents et Débats, - mai 2012, p, 22
- (17)- **الاقتصاد العالمي...الأزمة وأفاق الحل**، مرجع سابق.
- (18)- **الأمم المتحدة**، آفاق الاقتصاد الدولي خلال عامي 2012/2013. تقرير على الموقع: www.un.org
- (19)- **Perspectives économiques de l'OCDE**, n° 90, 2011, p, 615
- (20)- **البطالة في اسبانيا** ، تقرير على الموقع ، www.aljazeera.net .
- (21)- **Perspectives économiques OCDE** ,.,op ,cit,p,61

- (22)-عبد الله شحاتة ، الأزمة المالية: المفهوم والأسباب، مقال منشور بالموقع:
www.isegs.com/forum/showthread.php?t=2335 ، بتاريخ 2009/01/12
- (23)-التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري للسنوات 2006، 2008، 2009، 2010، 2011 على التوالي.
- (24)-رضا صاحب أبو حمد، إدارة المصارف: مدخل تحليلي كمي معاصر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 245.
- (25)-زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2003، ص 277
- (26)-التقارير السنوية للبنك الأردني الإسلامي للسنوات 2007، 2006، 2008، 2009، 2010، 2011 على التوالي ، على الموقع:
www.Jordanislamicbank.com